أزمة مضيق هرمز.. وتحديات بناء نظام جديد للطاقة

بقلم:
د. أحمد قنديل ○

لم يكن صباح الثالث عشر من أبريل 2026 يوماً عادياً في حسابات الدول المستوردة لمصادر الطاقة وخاصة في قارة آسيا. في ذلك اليوم، خرجت القيادة المركزية الأمريكية لتعلن، بعبارات محسوبة، بدء التنفيذ الفعلي لإجراءات الحصار البحري على الموانئ الإيرانية عَقِبَ تعثر المسار الدبلوماسي، بالتوازي مع عمليات عسكرية لتطهير مضيق هرمز من الألغام؛ في خطوة تؤكد أن ما يجري في هذا المضيق منذ بداية الحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران لم يَعُد مجرد تهديد، بل واقعا جيوسياسيا جديدا.

في اليوم نفسه، كانت شاشات البورصات في العواصم الآسيوية الكبرى تُومِض بالأحمر، مع تجاوز سعر النفط حاجز المائة دولار للبرميل. ولم يكن ذلك مجرد رد فعل سوقي، بل كان، في جوهره، إعلاناً بأن العالم قد دخل مرحلة جديدة.

غير أن هذا الإعلان من جانب القيادة المركزية الأمريكية، على خطورته، لم يكن مُوجَّهاً إلى طهران وحدها، فقد كانت الرسالة الأعمق تتجه شرقاً، نحو آسيا الصاعدة، التي انفجر فيها السؤال الآتي: ماذا سوف يحدث عندما يتوقف الشريان الذي يغذي قارة بأكملها بالطاقة؟

كان وقع هذا السؤال عنيفاً في بكين ونيودلهي وطوكيو وسيول، حيث لا تُقاس الأزمة بعدد الصواريخ، بل بعدد المصانع التي قد تتوقف، وساعات العمل التي قد تضيع، والاستقرار الاجتماعي الذي قد يتآكل. لذلك سوف يركز هذا التحليل على تحديات مواجهة أزمة الطاقة في آسيا في ضوء استمرار أزمة مضيق هرمز.

حين سقطت مُسلّمة استقرار الملاحة

على مدى أربعة عقود بَنَتْ آسيا نهضتها على افتراض لم يُكتَب في وثيقة رسمية، لكنه كان حاضراً في كل قرار اقتصادي، هو أن البحر سيظل مفتوحاً أمام الملاحة الدولية، مهما اشتدت التوترات. وكانت هذه هي القاعدة التي انطلقت منها الصين لتصبح «مَصنَع العالم»، والتي اعتمدت عليها اليابان في تثبيت تفوقها الصناعي والتكنولوجي، والتي راهنت عليها الهند في صعودها الاقتصادي المتدرج.

لكن ما يجرى في مضيق هرمز، منذ بدء الحرب في 28 فبراير 2026، وإغلاقه من قِبَل إيران، لم يكن مجرد تعطيل لممر بحري، بل كان سقوطاً مدوياً لتلك القاعدة. فجأة، اكتشفت آسيا أن الجغرافيا، التي بدت ثابتة عقودا، يمكن أن تتحول إلى أداة ضغط و«ثغرة استراتيجية»، وأن البحر الذي كان طريقاً مفتوحاً قد يصبح ساحة مُغلَقة أو انتقائية، في مشهد يعكس بداية اختلال أعمق في النظام العالمي للطاقة.

في بكين، لم يكن هناك ترف الانتظار، ولم يُترَك الأمر لحسابات السوق، حيث تحركت، منذ بداية حرب إيران، كما تتحرك في أوقات الأزمات الكبرى. تم السحب من الاحتياطي الاستراتيجي، الذي يتجاوز مائة يوم، وفق ترتيب أولويات صارم، يضع استمرارية الدولة والصناعة الثقيلة في المقدمة. كما رفعت بكين من إنتاج الفحم المحلي إلى أقصى مستوى (كبديل للغاز الطبيعي المُسَال الذي انقطع تماماً من قطر)، متجاوزةً الاعتبارات المناخية، وفعّلت كذلك خطوط الأنابيب مع روسيا وآسيا الوسطى إلى طاقتها القصوى.

غير أن ما يستحق التوقف عنده ليس الإجراءات الصينية في ذاتها، بل ما وراءها؛ فبكين لم تتعامل مع أزمة الطاقة الناجمة عن حرب إيران باعتبارها أزمة إمدادات مؤقتة، بل باعتبارها أزمة نموذج كامل قام على افتراض استقرار البحر. ومن هنا، بدا واضحاً أن الدولة الصينية بدأت تعيد صياغة تفكيرها الاستراتيجي؛ فلم يعد الحديث يدور حول «تنويع المصادر»، بل حول «الهروب من البحر إلى البر».

في هذا السياق، تحولت النظرة الصينية إلى خطوط الأنابيب مع روسيا وآسيا الوسطى إلى ما يشبه «خط الدفاع الأول»، بحيث لم تَعُد هذه الخطوط خياراً إضافياً. ولعل أخطر ما في التقديرات الصينية هو ذلك القلق الذي بدأ يتردد في أروقة التفكير الاستراتيجي في بكين، الذي يدور حول إمكانية تكرار ما حدث في مضيق هرمز في مضيق ملقا أيضاً؟

في نيودلهي، كانت الصورة أكثر تعقيدا؛ فالهند ليست مجرد اقتصاد عملاق ومزدهر، بل مجتمعا هائل الحجم، يتفاعل فيه الاقتصاد مع السياسة بشكل مباشر. وحين ترتفع أسعار الطاقة فإنها لا تبقى أرقاماً في تقارير، بل تتحول إلى ضغط يومي يشعر به المواطن. وهذا الضغط قد يكون له ارتداداته الخطرة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

من هنا، لم يكن مُستغرَباً أن تتحرك الحكومة الهندية، منذ بداية حرب إيران، بسرعة لإعلان ما يشبه حالة الطوارئ الطاقوية، وفرض قيود على الاستهلاك، ليس فقط لتوفير الوقود، بل لاحتواء حالة القلق التي يمكن أن تتحول إلى أزمة سياسية. كما خصصت نيودلهي 26.7 مليار دولار لدعم شركات الطاقة ومنع انهيار سلاسل التوريد.

في طوكيو، بدت أزمة الطاقة الناجمة عن حرب إيران وكأنها استدعاء لذاكرة قديمة؛ فاليابان، التي عاشت صدمات النفط في عقد السبعينيات من القرن الماضي، لم تنسَ الدرس. لذلك، لم يكن مفاجئاً أن تمتلك احتياطيات تكفي أشهرا طويلة (254 يوماً من استهلاك النفط). لكن المفاجأة الحقيقية كانت في القرار السياسي بإعادة تشغيل المفاعلات النووية، رغم كل ما يحيط بذلك من حساسيات منذ حادثة فوكوشيما في عام 2011.

يعكس هذا القرار، في جوهره، حقيقة بسيطة مفادها أن الدول الآسيوية، في مقدمتها اليابان، قد لا تتردد في مراجعة قناعاتها عندما تشعر أن أمنها مُهدَّد. وهنا، لم تعد الاعتبارات البيئية أو السياسية عائقاً أمام ضرورات الأمن القومي.

أما في كوريا الجنوبية، فقد واجهت الأزمة من زاوية مختلفة، حيث تحولت الضغوط الاقتصادية سريعاً إلى تحد سياسي. وكان تدخُّل الدولة الكورية الجنوبية في إلغاء آليات التسعير الحرة، وفرض سقوف للأسعار، وتقديم دعم حكومي واسع لمنتجات الطاقة خطوة لحماية الاستقرار الاجتماعي، في ظل إدراك أن أزمات الطاقة قد تتحول بسرعة إلى أزمات شرعية. بمعنى آخر، لم يَعُد السوق وحده قادراً على إدارة الأزمة؛ بل أصبحت الدولة هي الفاعل المركزي في ضبط التوازنات.

تحولات جديدة ومفاجئة

علاوة على ما سبق، كشفت الحرب كذلك عن عدة أبعاد جديدة تتعلق بأمن الطاقة في آسيا، من أبرزها ما يأتي:

1- تدخل الجيوش في معادلة الطاقة: ظهر التحول الأكبر في آسيا نتيجة حرب إيران وما نجم عنها من إغلاق ثم حصار مضيق هرمز، في بروز فكرة «القوافل المحمية عسكرياً»، وخاصة في الهند والصين؛ فمع تصاعد المخاطر نتيجةً لاستمرار الحرب، لم يَعُد ممكناً الحديث عن ناقلات تسير في بحر مفتوح من دون حماية عسكرية. وهنا، نكون أمام تحول نوعي في التفكير الاستراتيجي الآسيوي؛ فالطاقة لم تَعُد سلعة تُشترَى وتُباع فقط، بل أصبحت مصلحة استراتيجية تُحمَى بالقوة العسكرية.

2- من البحر إلى البر.. عودة الجغرافيا: في خضم هذه الصورة الآسيوية، يبرز اتجاه صاعد لا يمكن تجاهله يتمثل في العودة إلى البر، حيث أصبحت خطوط الأنابيب، التي كانت تنظر إليها العواصم الآسيوية الكبرى كخيار مكلف ومعقد، فجأة أكثر جاذبية من بحر غير مضمون.

وفي هذا السياق، أصبحت روسيا ودول آسيا الوسطى جزءاً من معادلة الأمن الطاقي الجديدة في آسيا، في إطار التوجه نحو «الأوراسية البرية» كبديل أكثر أماناً، حتى إن كان أكثر كلفة وتعقيداً. وهذا التحول من «جغرافيا المضايق» إلى «جغرافيا الأنابيب» قد يعيد رسم الخريطة الجيوسياسية للقارة بأكملها.

3- ضرورة بناء نظام طاقي آسيوي جديد: إذا حاولنا أن نقرأ المشهد في مجمله، فإننا سنجد أن آسيا بدأت، منذ اندلاع حرب إيران في فبراير الماضي، ربما من دون إعلان رسمي، في بناء نظام طاقي جديد، وهو نظام يقوم على تقليل الاعتماد على نفط الشرق الاوسط، وتعزيز المسارات البرية، وإدخال البعد العسكري في تأمين الإمدادات، وإعادة تعريف الطاقة باعتبارها مسألة سيادة.

أخيراً، يمكن القول إن المأزق الاستراتيجي الذي تواجهه الدول الآسيوية الكبرى في قطاع الطاقة نتيجة حصار مضيق هرمز سوف يدفع هذه الدول إلى تبني خيارات جديدة في المستقبل المنظور. وهنا يبرز السؤال الآتي الذي سيحدد ملامح العالم في السنوات القادمة، وهو: هل تستطيع آسيا أن تتحول من قارة تعتمد على تدفقات الطاقة من الخارج، إلى قارة تتحكم في نظام الطاقة نفسه؟ فذلك هو السؤال الحقيقي، لأنه إذا نجحت العواصم الآسيوية الكبرى في هذا الأمر فإنها سوف تعيد تشكيل ميزان القوى العالمي في السنوات القادمة.

○ كاتب وخبير اقتصادي.

عالم يتغير

شجرة الحياة ورسالتها إلى العالم!

فوزية رشيد

○ منذ «ديلمون» وحضارتها الأم الممتدة عبر آلاف السنين، و«ملحمة جلجامش» كأقدم قصة في التاريخ تعود إلى حضارة بلاد ما بين النهرين، فإن بحث ملك «أوروك» جلجامش عن الخلود انتهت بحكمة أن الخلود الحقيقي للإنسان يكمن في ترك أثر صالح وخدمة مجتمعه وعالمه! وحيث تمثل أرض البحرين التاريخية وحضارتها «الفردوس المفقود»، ونعيد الذاكرة هنا إلى أن الألواح السومرية صنعت «ديلمون» على أنها أرض الآلهة المقدسة، الطاهرة، الخالية من المرض والحزن والموت، ومن تلك الحضارة وتميز البحرين التاريخية وحتى اليوم كان طبيعيا خطاب السلام والتعايش والتنمية والاستقرار لدى الدولة وهو أيضا ما تتميز به الطبيعة الشعبية البحرينية، التي انعكست من التاريخ على الحاضر في ثقافتها وتراثها وهويتها وعاداتها وتقاليدها وطبيعتها الأخلاقية المعروفة بالدماثة وحسن الأخلاق! وكلها جذور طبيعية لبناء الحياة ونبذ الصراعات والأزمات، وهي رسالة البحرين اليوم إلى العالم، سواء بنهج جلالة الملك أو الدولة، أو ما فاض من نبع الذاكرة الوطنية والذاكرة الحضارية والتاريخية عبر الزمن من أرض ديلمون!

○ كثيراً وأنا أتأمل شجرة الحياة أو ما تم تصويره علاقة فريدة في صحراء أرى فيها صورة نادرة وكيف تبث الحياة والنماء والخير، لكأنها الصورة الرمزية للوجود البحريني ولغة خطابها المحلي والدولي الداعي إلى محو الصراعات والحروب وبناء السلام والتنمية والإنسان، في عالم مليء بالصراعات والأزمات وجنون السيطرة والأنانية لدى بعض القوى الكبرى في العالم، بحيث يتم تدمير كل ما هو إنساني وأخلاقي وحضاري لحساب (التصحر الأخلاقي) في العالم! ولكأن الشجرة الوارفة الباقية في العالم، وحيدة في بيئتها، تشبه شجرة الحياة البحرينية، التي تطلق بوجودها رمزية التحدي البيئي والطبيعة لكل ما يتم تدميره وجرفه! مثلما تتألق في رمزيتها العالمية وهي مصرة على الاخضرار والنماء والازدهار، كما فعلت البحرين عبر التاريخ وهي تتجاوز التحديات والصدمات، بقوة داخلية يعجز عن فهمها من لا يعرف البحرين! والشجرة ترمز أيضاً إلى الخليج العربي ككل، ومياهه التي صمدت كأراضيه، لتمتد رقعة التأثير وساحته إلى الجزيرة العربية تاريخياً، وإلى السعودية كعمق استراتيجي وتاريخي ووجودي لكل دول الخليج العربي! إنها الشجرة المباركة في كل هذا الامتداد البحريني الخليجي، التي تصر على تقديم لغة الاستقرار والتنمية والطبيعة الإنسانية الأخلاقية، كما في الدين الإسلامي الذي بزغ فجره في جزيرة العرب ليصل نوره إلى كل مكان!

○ رسالة البحرين إلى العالم تجلت مؤخراً في تحركاتها الدبلوماسية على المستوى العالمي ومن مجلس الأمن، مبلورة خطابها الإعلامي بحس أخلاقي وإنساني وسياسي راق، يطرح للعالم كله وعيا جديداً في الحفاظ على أمنه واستقراره، ويخاطب العقل الدولي باللغة التي تمثلها رمزية شجرة الحياة في البحرين! من نبذ التصحر المتمثل في الصراعات والحروب وصناعة الأزمات سواء في المنطقة أو في العالم، إلى تبني لغة الحياة الداعية إلى احترام قدسية الحياة أولاً ثم رسالة التنمية والبناء عبر التعاون الدولي والتكامل كأساس ومنطلق إلى تلك الرسالة السامية.

○ لكأن جلجامش الذي كان يبحث عن الخلود في أرض الخلود وأرض الآلهة، يستعيد بحثه اليوم، وحيث البحرين لا تزال هي الأرض التي تحمل في ترابها وهوائها طاقة إنسانية وأخلاقية توجهها نحو العالم كله، الذي فقد توازنه على المستوى الوجودي، وهو يدمر نفسه بنفسه بكل آليات التدمير المادية والمعنوية والروحية، فتبث البحرين الكبيرة بمسارها التاريخي والحضاري لغة الحياة كما يجب أن تكون! وهي ذات الرسالة التي تعمل على بثها كل دول الخليج المتآلفة بقيادة السعودية لتغليب خطاب السلام والاستقرار على مشاريع التدمير القائمة على السيطرة والتوسع والحروب والهدم والصراعات الدائمة والاستثمار فيها!

هي لغة قوة لأنها لغة الحياة الطبيعية، وليست لغة ضعف لأن التدمير للحياة والإنسان والبيئة، وبث خطاب الكراهية هي لغة الضعف الحقيقية!

بوركت شجرة الحياة.

كيف نحمي الهوية الوطنية وعمقها الإنساني؟

بقلم:
د. طارق عباس ○

تعلمنا منذ الصغر أن قيمة الإنسان الحقيقية تكمن في هويته، في وطنه الذي ينتمي إليه، وفي لغته التي يعبر بها عن ذاته، وفي ثقافته التي تشكل وعيه، وفي القيم التي تربى عليها، فالهوية ليست مجرد بطاقة تعريف أو انتماء جغرافي، بل هي الذاكرة التي تحفظ ملامحنا والجذور التي تمنحنا الثبات، والحكايات التي صنعت وجداننا، والأماكن التي شهدت خطواتنا الأولى، والقدوة التي تعلمنا منها معنى الحياة.

إنها العنوان الأعمق لوجود الإنسان والسياج الذي يحميه من الذوبان وسط العواصف الفكرية والثقافية المتلاحقة. ولأن الهوية تمثل جوهر الإنسان وروحه، فإن التفريط فيها يعني التفريط في الذات نفسها، لكونها حجر الأساس الذي تُبنى عليه المجتمعات والنواة التي تتشكل منها شخصية الأمم وخصوصيتها الحضارية، ومن خلالها يشعر الإنسان بالأمان والانتماء، ويستطيع أن يواجه تغيرات العالم من دون أن يفقد ملامحه الأصلية، لذلك فإن الدفاع عن الهوية ليس انغلاقًا أو تعصبًا، بل هو حفاظ على الجذور التي تمنح الإنسان توازنه واستمراره.

لقد عرفت البشرية عبر التاريخ أشكالًا متعددة من التأثير الثقافي وخاصة مع ظهور الإذاعة ثم التلفزيون والقنوات الفضائية، حيث بدأت الثقافات تتقارب وتتفاعل، غير أن التحول الأخطر جاء مع الثورة الرقمية التي اجتاحت العالم بسرعة غير مسبوقة، فغيّرت شكل الحياة الإنسانية وعلاقة الإنسان بنفسه وبالآخرين. ومع دخول الإنترنت والهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي، لم تعد الهوية مرتبطة فقط بالمكان والتاريخ، بل أصبحت تتشكل أيضًا داخل فضاء افتراضي واسع لا تحده حدود.

وهنا بدأ الصراع الحقيقي بين الهوية الإنسانية الأصيلة والهوية الرقمية المصنوعة، ففي الماضي كانت هوية الإنسان تُبنى عبر التجربة الحياتية، والعلاقات الواقعية والارتباط بالمجتمع والتاريخ، أما اليوم فقد أصبحت تُصاغ عبر الصور والمنشورات والتعليقات وعدد الإعجابات والمتابعين، ولم يعد الإنسان يرى نفسه بعينيه بل بعيون الآخرين عبر الشاشات. وهكذا تحولت الهوية تدريجيًا من حقيقة متجذرة في الواقع إلى صورة رقمية قابلة للتعديل والتزييف في أي لحظة.

إن العالم الرقمي رغم ما وفره من سرعة في التواصل وتبادل المعرفة خلق نوعًا جديدًا من الاغتراب الإنساني، فأصبح الإنسان حاضرًا جسديًا في واقعه لكنه يعيش نفسيًا في فضاء افتراضي منفصل عنه يحمل داخله هويتين متناقضتين: هوية حقيقية مرتبطة بجذوره وتاريخه، وأخرى رقمية تتشكل وفق متطلبات العالم الافتراضي، ومع الوقت بدأ كثيرون يفقدون شعورهم بالأصالة والانتماء، وكأنهم يسبحون في فضاء بلا ملامح واضحة ولا مرجعية ثابتة.

وتزداد خطورة هذا التحول مع تطور الذكاء الاصطناعي الذي بات قادرًا على صناعة واقع مزيف يصعب التمييز بينه وبين الحقيقة، فالخوارزميات تستطيع إنتاج صور ووجوه وأصوات لا وجود لها في الواقع، كما يمكنها تزوير مقاطع الفيديو وصناعة أخبار ووثائق كاذبة، الأمر الذي يهدد الثقة الإنسانية ذاتها، ولم يعد الخطر مقتصرًا على التزييف الإعلامي بل امتد إلى تشكيل الوعي الجمعي والتأثير في القيم والثقافات والاتجاهات الفكرية.

إن أخطر ما في هذا العالم الرقمي أنه لا يسلب الإنسان وقته فقط، بل قد يسلبه ذاته أيضًا، فعندما ينفصل الإنسان عن جذوره الثقافية والتاريخية يصبح أكثر قابلية للذوبان داخل ثقافة عالمية تفرضها القوى الأكثر نفوذًا وانتشارًا، وهنا تتحول الهوية من مصدر قوة إلى كيان هش قابل للاختراق، وتصبح المجتمعات مهددة بفقدان خصوصيتها الثقافية واللغوية والقيمية.

ومع ذلك، لا يمكن النظر إلى التكنولوجيا بوصفها شرًا مطلقًا، فالمشكلة ليست في الوسائل الحديثة ذاتها بل في طريقة استخدامها، فالهوية القوية ليست تلك التي تنغلق على نفسها وترفض العالم، بل التي تمتلك القدرة على التفاعل الواعي مع العصر من دون أن تفقد أصالتها، ويمكن للفضاء الرقمي أن يكون وسيلة لحماية الهوية ونشر الثقافة والقيم إذا أحسن استثماره بدلًا من أن يتحول إلى أداة لطمس الشخصية الإنسانية وتسطيحها.

إن معركتنا الحقيقية اليوم ليست ضد التكنولوجيا، بل ضد فقدان الإنسان لوعيه بذاته؛ فالحفاظ على الهوية يتطلب ترسيخ القيم، وتعزيز الثقافة، والاعتزاز باللغة والتاريخ، وتربية الأجيال على التفكير النقدي الذي يميز بين الحقيقة والزيف. فالأمم التي تفقد هويتها تفقد قدرتها على البقاء، أما الأمم التي تتمسك بجذورها وتواكب العصر بوعي فهي القادرة على صناعة مستقبلها مهما تغيرت أدوات العالم ووسائله.

○ كاتب وباحث أكاديمي.

قراءة في التحولات الجيوسياسية الكبرى في عالم اليوم

بقلم:
عمرو حلمي ○

لم يعد ممكناً النظر إلى التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي باعتبارها مجرد أزمة عابرة أو اضطراب مرحلي يمكن تجاوزه بالعودة إلى التوازنات التي حكمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة والأحادية القطبية. فالعالم يشهد اليوم تحولاً عميقاً يعيد صياغة أسس النظام الاقتصادي والاستراتيجي الدولي، في ظل تراجع مسلمات العولمة التقليدية، وتصاعد التداخل بين اعتبارات الأمن القومي والاقتصاد والتكنولوجيا والطاقة والتمويل بصورة غير مسبوقة.

ومن ثم فإن التحدي الحقيقي لم يعد يتمثل في ترميم النظام القديم، بل في بناء تصور جديد يتلاءم مع التحولات البنيوية الجارية وإعادة تشكل موازين القوى العالمية.

لقد كشفت السنوات الأخيرة حدود نموذج «الاعتماد المتبادل» الذي ساد عقودا طويلة باعتباره ضمانة للاستقرار العالمي. فالقوى الكبرى اكتشفت أن التشابك الاقتصادي قد يتحول، في لحظات التوتر، إلى مصدر هشاشة استراتيجية. فالولايات المتحدة أدركت خطورة اعتمادها الواسع على الصين في المعادن النادرة وسلاسل التوريد الحيوية، بينما واجهت بكين قيوداً متزايدة على الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة وأشباه الموصلات.

أما أوروبا، فقد دفعت ثمناً باهظاً لاعتمادها المفرط على الغاز الروسي، في حين كشفت أزمات الممرات البحرية، من مضيق هرمز إلى باب المندب، حجم المخاطر المرتبطة بتركز التجارة والطاقة في نقاط اختناق استراتيجية محدودة.

وفي قلب هذه التحولات، برز صعود الصين باعتباره أحد أهم المتغيرات الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين. فالصين لم تعد مجرد «مصنع العالم»، بل تحولت إلى قوة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية تنافس الولايات المتحدة بصورة متزايدة، مستفيدة من قدراتها الصناعية والمالية الهائلة، ومن توسع نفوذها عبر مبادرة «الحزام والطريق»، إلى جانب تقدمها السريع في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة والاتصالات. هذا الصعود لم يغير فقط توازنات الاقتصاد العالمي، بل دفع العالم إلى مرحلة جديدة من المنافسة الدولية المكثفة.

ومن هنا، برز مفهوم «الصمود الاستراتيجي» Strategic Resilience باعتباره العنوان الأبرز للمرحلة المقبلة. فلم تعد الأولوية القصوى تحقيق أعلى معدلات الربح الاقتصادي، بل بناء اقتصادات قادرة على امتصاص الصدمات الجيوسياسية والتعامل مع الاضطرابات المفاجئة. ولهذا تتجه الدول الكبرى إلى تنويع مصادر الإمداد، وإعادة توطين الصناعات الحساسة، وتقليص الاعتماد على الخصوم في القطاعات الحيوية.

وفي موازاة ذلك، تحول الاقتصاد العالمي إلى ساحة للصراع الجيوسياسي المكثف. فالقوى الكبرى باتت تعتمد بصورة متزايدة على أدوات الضغط الاقتصادي، مثل العقوبات والقيود التجارية والتحكم في التكنولوجيا والأسواق المالية. وقد استخدمت الولايات المتحدة هذه الأدوات على نطاق واسع، فيما استخدمت روسيا الطاقة كسلاح جيوسياسي، بينما تدرك إيران أهمية موقعها الجغرافي وتحكمها النسبي في أحد أهم الممرات البحرية العالمية.

كما تشهد خريطة الطاقة العالمية تحولات هيكلية عميقة تتجاوز مجرد البحث عن بدائل للبترول والغاز. فالتوسع في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، إلى جانب عودة الاهتمام بالطاقة النووية، أصبح جزءاً من معادلات الأمن القومي والتنافس الاقتصادي العالمي. ونتيجة لذلك، باتت المنافسة على المعادن النادرة وتكنولوجيا البطاريات وشبكات الكهرباء جزءاً أساسياً من الصراع الجيوسياسي العالمي.

وفي قلب هذه التحولات، تبرز التكنولوجيا، على رأسها الذكاء الاصطناعي، باعتبارها المحرك الأكثر تأثيرًا في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي. فالتفوق التكنولوجي لم يعد مسألة اقتصادية فقط، بل تحول إلى عنصر حاسم في ميزان القوة الاستراتيجية والعسكرية، وخاصة مع اتساع نطاق التقنيات «ثنائية الاستخدام»، بما يجعل الأمن القومي متداخلاً بصورة كاملة مع السياسات الصناعية والتكنولوجية.

هذا التحول أسقط أيضًا كثيرًا من الافتراضات التي حكمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فالإيمان المطلق بقدرة الأسواق على تنظيم نفسها يتراجع بصورة واضحة، كما عاد دور الدولة بقوة إلى مركز المشهد الاقتصادي، سواء عبر الدعم الصناعي أو حماية القطاعات الاستراتيجية أو التحكم في الاستثمارات.

ورغم أن المؤسسات الاقتصادية الدولية لا تزال قائمة، فإن مكانتها لم تعد كما كانت، في ظل تصاعد المنافسة بين القوى الكبرى وتزايد الشكوك بشأن قدرة النظام الاقتصادي الدولي على الحفاظ على استقراره السابق. كما تتزايد التوقعات بتراجع الوزن النسبي للدولار الأمريكي تدريجياً، مع سعي عدد متزايد من الدول إلى تنويع احتياطاتها النقدية واستخدام عملات بديلة في التجارة الدولية.

ورغم ذلك، ستظل الولايات المتحدة قوة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية رئيسية خلال المستقبل المنظور، مستندة إلى ضخامة اقتصادها، وهيمنة الدولار، وعمق أسواقها المالية، وتفوقها الابتكاري.

غير أن الحفاظ على هذه المكانة سيعتمد على قدرتها على التكيف مع عالم أكثر تعقيداً وتنافساً، تتعدد فيه مراكز القوة وتتغير فيه طبيعة النفوذ ذاته. ومن ثم فإن العالم يقف بالفعل على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة، بتوازنات مختلفة وتكنولوجيات قد تتجاوز في قدراتها حدود العقول البشرية، بما يحمله ذلك من فرص هائلة لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، وفي الوقت ذاته من تحديات غير مسبوقة أمام الدول والمجتمعات في مجالات الأمن والاستقرار والتنمية ومستقبل الإنسان نفسه.

○ كاتب ودبلوماسي سابق.